

جلسات الصلاة حقيقتها وآراء الفقهاء فيها

اعداد
م. د. محمود ابراهيم حسن
كلية الامام الاعظم

**Gelselt prayer reality and the views of the
fuqaha in it**

Prepared By :

**D. Mahmood Ibrahim Hassan
Department of Law
Specialization Fiqh**

جلسات الصلاة حقيقتها وآراء الفقهاء فيها

ملخص البحث

ان الاعتناء سنة بين السجدين، لا كما يفعله بعض المصلين حيث جعله في التشهد الأخير عند التسليمين، وقد يكون في التشهد الأخير، قال الحافظ في التلخيص: يحتمل ان يكون وارداً للجلوس للتشهد الأخير فلا يكون منافياً للقعود على العقبين بين السجدين ان الافتراض سنة وأكثر أقوال العلماء فيه انه في جلسة التشهد الأوسط كما بينا ذلك من خلال البحث.

ان التورك سنة كذلك، ويكون في آخر الصلاة سواء كانت الصلاة ثنائية ام ثلاثية ام رباعية فرضاً كانت ام نفلًا، حضراً كانت ام سفراً وهو قول أكثر العلماء من أئمة المذاهب الثلاثة وغيرهم.

فان قلنا بالترجيح فقول جمهور الأئمة الثلاثة (مالك والشافعي واحمد) فهو الراجح، وهو كذلك قول ابن القيم؛ وان قلنا بالتخيير فهو كما قال ابن رشد: بالتخيير وبه قال ابن جرير الطبري: كل ذلك جائز؛ لأنه يروى عن النبي - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ -، فيخير المصلي فيه، فيفعل منه ما شاء. ومال إلى قوله ابن عبد البر وهذه الهيئات كلها جائزة، وحسن فعلها: لثبوتها عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قول حسن، فان الأفعال المختلفة أولى ان تحمل على التخيير منها على التعارض.

وان هيئة التورك في موضع الافتراض والافتراض في موضع التورك ليس من مبطلات الصلاة ولم يقل به احد من علماء الأئمة، وكل ذلك سنة وفيه سعة، ومن فعل ذلك فقد أصاب سنة النبي وعنده دليل صحيح والله اعلم بالصواب.

المقدمة

الحمد لله الذي أرسل رسوله بالهدى ودين الحق... والصلاة والسلام على سيدنا محمد أفضل الخلق... وعلى آله وأصحابه ومن تأدب بأدابه وبعد.

فقد كثر النقاش والاختلاف بين كثير من المسلمين حول هيئة الجلسة الأخيرة في الصلاة، وكيف تكون فقد قال البعض في ترجيح هيئة معينة على هيئة أخرى ولم يأخذ بأدلة الفريق الآخر، وأقوال العلماء فيها وان هذا الاختلاف هو اختلاف رحمة وليس اختلاف تضاد وكل ذلك سنه نبوية ولم يعلم ذلك المخالف أن هذه الهيئات المختلفة قد فعلها رسول الله ﷺ وإنما لا تبطل ولا تفسد الصلاة، ولهذا يقول سيدنا الإمام الشافعي رحمه الله: قولي صواب يحتمل الخطأ وقول غيري خطأ يحتمل الصواب^(١)، ويقول ابن تيمية رحمه الله: وليس لأحد أن ينصب للأمة شخصا يدعو إلى طريقته ويوالي ويعادي عليها غير النبي صلى الله عليه وسلم ولا ينصب لهم كلاما يوالي عليه ويعادي غير كلام الله ورسوله وما اجتمعت عليه الأمة بل هذا من فعل أهل البدع الذين ينصبون لهم شخصا أو كلاما يفرقون به بين الأمة يوالون به على ذلك الكلام أو تلك النسبة ويعادون^(٢). ولهذا أمرنا الله تعالى بإتباع القدوة العظمية والأسوة الحسنى نبينا محمد ﷺ فقال الله تعالى: ﴿لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ وَذَكَرَ اللَّهَ كَثِيرًا﴾^(٣).

وقسمت البحث إلى:

المقدمة

الفصل الأول : جلسات الصلاة

المبحث الأول: جلسة الاقعاء

المبحث الثاني: جلسة الافتراش

الفصل الثاني:

المبحث الأول جلسة التورك

المبحث الثاني: فيه مطلبان

المطلب الأول: أي الجلوس أفضل

المطلب الثاني: هل الجلوس للتشهد للأخير واجبا أم لا ؟

المبحث الثالث : فيه ثلاث مطالب:

المطلب الأول : أقوال العلماء في التورك

المطلب الثاني: الحكمة من التورك

المطلب الثالث:

أولاً: أقوال أئمة المذاهب في الافتراش التورك

ثانياً: أقوال أهل العلم في التورك

خلاصة البحث

الخاتمة

المحتويات

المراجع

سائلاً المولى تعالى الإعانة والتوفيق، وان يجعله خالصاً لوجهه الكريم، وان ينفع به المسلمين وان يذهب من قلوبهم البغضاء والشحناء إنه وليُّ ذلك والقادر عليه، وصلى الله على نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الفصل الأول

المبحث الأول : جلسة الاقعاء

أولاً: تعريفها:

وهو أن يضع إبتيه على عقبه بين السجنتين^(٤).

ثانياً أنواعها:

قال صاحب عون المعبود: اختلف العلماء في الاقعاء وفي تفسيره اختلافاً كثيراً، والصواب الذي لا معدل عنه أن الاقعاء نوعان^(٥):

أ- النوع الأول: اقعاء منهي عنه:

أن يلصق إبتيه بالأرض وينصب ساقيه ويضع يديه على الأرض كاقعاء الكلب، هكذا فسره أبو عبيدة معمر بن المثنى وصاحبه أبو عبيد القاسم بن سلام وآخرون من أهل اللغة، وهذا النوع هو المكروه الذي ورد فيه النهي^(٦).

١- حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال: نهاني رسول الله ﷺ عن ثلاث: عن نقرة كنقرة الديك واقعاء كاقعاء الكلب، والتفات كالتفات الثعلب^(٧).

٢- حديث انس بن مالك رضي الله عنه أن النبي محمد ﷺ قال: اعتدلوا في السجود ولا يبسط أحدكم ذراعيه انبساط الكلب^(٨).

٣- حديث انس بن مالك رضي الله عنه ان النبي محمد ﷺ قال: «إِذَا رَفَعْتَ رَأْسَكَ مِنَ السُّجُودِ، فَلَا تُقَعِّ كَمَا يُقَعِّي الْكَلْبُ، ضَعْ أَلْيَتَيْكَ بَيْنَ قَدَمَيْكَ، وَأَلْزِقْ ظَاهِرَ قَدَمَيْكَ بِالْأَرْضِ»^(٩).



٤- حديث عائشة رضي الله عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم: « يَسْتَفْتِحُ الصَّلَاةَ بِالتَّكْبِيرِ. وَالْقِرَاءَةَ، بِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَكَانَ إِذَا رَكَعَ لَمْ يُشْخِصْ رَأْسَهُ، وَلَمْ يُصَوِّبْهُ وَلَكِنْ بَيْنَ ذَلِكَ، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ لَمْ يَسْجُدْ، حَتَّى يَسْتَوِيَ قَائِمًا، وَكَانَ إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ، لَمْ يَسْجُدْ حَتَّى يَسْتَوِيَ جَالِسًا، وَكَانَ يَقُولُ فِي كُلِّ رَكَعَتَيْنِ التَّحِيَّةَ، وَكَانَ يَفْرِشُ رِجْلَهُ الْيَسْرَى وَيَنْصِبُ رِجْلَهُ الْيَمْنَى، وَكَانَ يَنْهَى عَنِ عُقْبَةِ الشَّيْطَانِ. وَيَنْهَى أَنْ يَفْتَرِشَ الرَّجُلُ ذِرَاعِيهِ افْتِرَاشَ السَّبْعِ، وَكَانَ يَخْتِمُ الصَّلَاةَ بِالتَّسْلِيمِ»^(١٠).

ب- النوع الثاني: اقعاء مشروع وهو سنة بين السجدين.

أن يجعل إيتيه على عقبه بين السجدين، أو يجعل مقعدته على دبر قدميه^(١١)، وهذا هو مراد حبر الأمة عبد الله بن العباس رضي الله عنه بقوله: بل هي سنة نبيك^(١٢).

وأدلة مشروعية هذا النوع هي:

١- عن أبي الزبير، أَنَّهُ سَمِعَ طَاوَسًا يَقُولُ: قُلْنَا لِابْنِ عَبَّاسٍ فِي الْإِقْعَاءِ عَلَى الْقَدَمَيْنِ، فَقَالَ: «هِيَ السُّنَّةُ»، فَقُلْنَا لَهُ: إِنَّا لَنَرَاهُ جَفَاءً بِالرَّجْلِ فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: «بَلْ هِيَ سُنَّةُ نَبِيِّكَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ»^(١٣).

٢- عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجَلَانَ، أَنَّ أَبَا الزُّبَيْرِ، أَخْبَرَهُ أَنَّهُ رَأَى عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عُمَرَ " إِذَا سَجَدَ حِينَ يَرْفَعُ رَأْسَهُ مِنَ السَّجْدَةِ الْأُولَى يَقْعُدُ عَلَى أَطْرَافِ أَصَابِعِهِ، وَيَقُولُ: إِنَّهُ مِنَ السُّنَّةِ" ^(١٤).

٣- عن أبي زهير معاوية بن حديج قال: رأيت طاوساً يقعي، فقلت رأيتك تقعي، فقال: " ما رأيتني أقعي ولكنها الصلاة رأيت العبادلة الثلاثة يفعلون ذلك: عبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن الزبير، يفعلونه" ^(١٥).

٤- حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ، عَنْ لَيْثٍ، عَنْ عَطَاءٍ، عَنْ جَابِرٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، «أَتَهُمَا كَانَا يُقْعِيَانِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ»^(١٦)

مناقشة الأدلة وأقوال العلماء فيها:

كما أسلفنا أن الإقعاء المنهي عنه هو التشبه بالكلب، وبروك كبروك البعير، ونقرة كنقرة الديك، والتفات كالتفات الثعلب ورفع الأيدي كأذنان خيلٍ شمسٍ، كل هذه الهيئات منهي عنها.

أما الإقعاء النوع الثاني: فهو من السنة، وقول العلماء فيه:

أ- قال الخطابي والماوردي: أن الإقعاء منسوخ، ولعل ابن عباس لم يبلغه النهي وأنكر هذا القول بالنسخ ابن الصلاح والنووي^(١٧).

والإقعاء الذي صرح به ابن عباس وغيره أنه من السنة، فقد روي عن ابن عباس أيضا أنه قال: من السنة أن تمس عقبيك باليتيك وقد روي عن جماعة من السلف من الصحابة وغيرهم فعله كما قال النووي، ونص الشافعي في البويطي والإملاء على إستحبابه^(١٨).

ب - أما النهي عن عقب الشيطان، قال الحافظ في التلخيص: يحتمل أن يكون وارداً للجلوس للتشهد الأخير فلا يكون منافياً للقعود على العقبين بين السجدين^(١٩).

أقول: وفي النهاية فدعوى النسخ باطلة؛ لأنه قد فعله جمعٌ كثير من الصحابة والتابعين.

ج - وأما حديث عائشة رضي الله عنها وفيه: "وكان يفرش رجله اليسرى وينصب اليمنى...". ففيه حجة لأبي حنيفة ومن وافقه أن الجلوس في الصلاة يكون مفترشا سواء في جميع الجلسات، وعند مالك يسن متوركا بأن يخرج رجله اليسرى من تحته ويفضي بوركه إلى الأرض، وعند الشافعي: السنة أن يجلس كل الجلسات مفترشا إلا

التي يعقبتها السلام، واحتجاج الشافعي بحديث أبي حميد الساعدي^(٢٠)، وفيه التصريح بالافتراش في الجلوس الأول والتورك في آخر الصلاة . وأما حديث وائل وحديث عائشة فقد أجاب عنهما القائلون بمشروعية التورك في التشهد الأخير بأنهما محمولان مع التشهد الأوسط جمعاً بين الأدلة لأنهما مطلقان عن التقييد بأحد الجلوسين^(٢١).

المبحث الثاني: جلسة الافتراش

أولاً: تعريف الافتراش:

لغة: على وزن إفتعال وهو مشتق من الفعل فَرَشَ ومنه الفراش واحد الفُرَش، والفَرَشُ بوزن العَرَش، والمفروش من متاع البيت، وهو أيضاً صغار الإبل ومنه قوله تعالى: ﴿ حَمُولَةً وَفَرْشاً ﴾^(٢٢). قال الفراء: ولم أسمع له بجمع، ويحتمل أن يكون مصدراً سُميَ به من قولهم فرشها الله فرشاً: أي بثها بثاً، وافترش الشيء: انبسط وافترشه: وطئه وافترش ذراعيه بسطها على الأرض، وتفريش الدار تبليطها^(٢٣).

اصطلاحاً: أن المصلي يفرش رجله اليسرى فيبسطها ويجلس بوركه عليها وينصب رجله اليمنى ويجعل أطراف أصابع القدم اليمنى إلى القبلة^(٢٤).

ثانياً: أدلة الافتراش:

١- عن وائل بن حجر قال: قلت: لأنظرنَّ إلى صلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم كيف يُصلي، قال: فقام رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فاستقبل القبلة، فكبر ورفع يديه حتى حاذتا أُذنيه، ثم أخذ شماله بيمينه، فلما أراد أن يركع رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، ثم وضع يديه على رُكْبَتَيْهِ، فلما رفع رأسه من الركوع رَفَعَهُمَا مِثْلَ ذَلِكَ، فلما سجد وضع

رأسه بذلك المنزل منبين يديه، ثم جلس فافتش رجليه اليسرى ووضع يده اليسرى على فخذه اليسرى، وحد مرفقه الأيمن على فخذه اليمنى، وقبض تبتين وحلق حلقة، ورأيته يقول: هكذا، وحلق بشر^(٢٥) الإبهام والوسطى، وأشار بالسبابة^(٢٦)»

٢- حديث أبي حميد الساعدي رضي الله عنه قال: أنا أعلمكم بصلاة رسول الله - صلى الله عليه وسلم -، فذكر بعض هذا، حتى فرغ، ثم جلس فافتش رجليه اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته...^(٢٧).

٣- حديث عائشة، قالت: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم... «... وكان إذا رفع رأسه من الركوع لم يسجد، حتى يستوي قائماً، وكان إذا رفع رأسه من السجدة، لم يسجد حتى يستوي جالساً، وكان يقول في كل ركعتين التحية، وكان يفرش رجليه اليسرى وينصب رجليه اليمنى^(٢٨)»

٤- عن عبد الله وهو ابن عبد الله بن عمر، عن أبيه قال: «من سنة الصلاة أن تنصب القدم اليمنى، واستقبله بأصابعها القبلة والجلوس على اليسرى^(٢٩)».

٥- حديث المسيء صلاته (خلا بن رافع) من رواية أبي هريرة رضي الله عنه وفيه: «إذا قمت إلى الصلاة فكبر، ثم اقرأ ما تيسر معك من القرآن، ثم اركع حتى تطمئن راکعاً، ثم ارفع حتى تعدل قائماً، ثم اسجد حتى تطمئن ساجداً، ثم ارفع حتى تطمئن جالساً، وأفعل ذلك في صلاتك كلها^(٣٠)»

وفي رواية: «إذا أنت قمت في صلاتك، فكبر الله تعالى، ثم اقرأ ما تيسر عليك من القرآن» وقال فيه: «فإذا جلست في وسط الصلاة فاطمئن، وافتش فخذك اليسرى ثم تشهد، ثم إذا قمت فمثل ذلك حتى تفرغ من صلاتك^(٣١)».

وفي رواية: «إذا سجدت فمكّن لسجودك، فإذا رفعت فاقعد على فخذك اليسرى^(٣٢)».

٦- حديث عبد الله بن عبد الله، أنه أخبره: أنه كان يرى عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، يترع في الصلاة إذا جلس، ففعلته وأنا يومئذ حديث السنن، فهاني عبد الله بن عمر، وقال: «إنما سنة الصلاة أن تتصب رجلك اليمنى وتنتي اليسرى»، فقلت: إنك تفعل ذلك، فقال: إن رجلي لا تحملي (٣٣).

٧- حديث حارثة ابن أبي الرجال، عن عمرة، قالت: سألت عائشة، كيف كانت صلاة رسول الله ... فيجلس على قدمه اليسرى، وينصب اليمنى، ويكره أن يسقط على شقه الأيسر (٣٤).

ثالثاً: مناقشة الأدلة وأقوال أهل العلم فيها:

١- جاء في زاد المعاد: " وحديث وائل بن حجر مثبتا وهو مقدم (٣٥)، وهو حديث صحيح، ذكره أبو حاتم في " صحيحه ". ثم كان يقول: «اللهم اغفر لي وارحمني واجبرني واهدني وارزقني» هكذا ذكره ابن عباس رضي الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم، وذكر حذيفة أنه كان يقول: «رب اغفر لي رب اغفر لي». وكان هديه صلى الله عليه وسلم إطالة هذا الركن بقدر السجود، وهكذا الثابت عنه في جميع الأحاديث (٣٦).

٢- وأما حديث أبي حميد الساعدي فهو حديث صحيح رواه الشيخان وأهل السنن ففي رواية أبي داود وفيه: «حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم، أحر رجله اليسرى، وقعد متوركاً على شقه الأيسر» ففي أوله: " حتى فرغ، ثم جلس فاقترب رجله اليسرى، وأقبل بصدر اليمنى على قبلته " (٣٧)، فهو يختص بجلسته التشهد الأول.

٣- وأما حديث عائشة فقد بينا فيه قول ابن حجر إذ قال: هو حديث مرسل؛ لان أبا الجوزاء لم يسمع من عائشة فهو معلول، وفيه علة أخرى: أن مسلم أخرجه عن الأوزاعي مكاتبه وليس سماعاً. وفيه دليل انه ﷺ كان في جلوسه بين التشهدين وحال التشهد واليه

ذهبت الحنفية ولكن حديث أبي حميد قد فرق بين الجلوسين.

٤- وحديث ابن عمر عند النسائي^(٣٨) قال ابن حجر: تحمل هذه الرواية على التشهد الأول، حتى ينتفي عنها التعارض ويوافق التفصيل المذكور في حديث أبي حميد^(٣٩).

٥- وحديث المسيء صلته من رواية أبي هريرة رضي الله عنه، فهو مختص بالتشهد الوسط كما في بقية الأحاديث، وفي رواية النسائي أنه (صلى ركعتين) وفيه إشارة انه صلى نفلًا، قال الحافظ ابن حجر رحمه الله: الأقرب انها تحية المسجد^(٤٠).

٦- وفي رواية أبي داود من حديث رفاعة بن رافع، فالمراد فيه هو القعود للتشهد الأول من الرباعية، وهو موافق لمذهب الشافعي وأحمد، ولكن أحمد يقول: يفترش في التشهد الثاني كالأول، والشافعي يتورك في الثاني، ومالك يتورك فيهما جميعاً لحديث ابن مسعود رضي الله عنه حيث قال: أن النبي ﷺ كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركاً^(٤١).

٧- وحديث ابن عمر عند البخاري فيه: (وتثنى اليسرى)^(٤٢)، قال ابن حجر رحمه الله في الفتح: "لم يبين في هذه الرواية ما يصنع بعد ثنيها هل يجلس فوقها أو يتورك ووقع في الموطأ عن يحيى بن سعيد أن القاسم بن محمد أراهم الجلوس في التشهد فنصب رجله اليمنى وثنى اليسرى وجلس على وركه اليسرى ولم يجلس على قدمه ثم قال أراني هذا عبد الله بن عبد الله بن عمر وحدثني أن أباه كان يفعل ذلك.

وفي الموطأ أيضا: عن عبد الله بن دينار التصريح بأن جلوس بن عمر المذكور كان في التشهد الأخير^(٤٣).

٨- وروى النسائي من طريق عمرو بن الحارث عن يحيى بن سعيد أن القاسم حدثه عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه قال: من سنة الصلاة أن ينصب اليمنى ويجلس على اليسرى.

فإذا حملت هذه الرواية على التشهد الأول ورواية مالك على التشهد الأخير انتفى عنهما التعارض ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد المفصل بين الجلوس الاول والثاني^(٤٤).

٩- حديث حارثة بن أبي الرجال عن عمرة قالت: سألت عائشة رضي الله عنها، وحارثة ابن أبي الرجال بكسر الراء المشددة ثم جيم، الأنصاري، ثم البخاري المدني ضعيف من السادسة مات سنة ٤٨هـ^(٤٥). وقال أحمد: ضعيف ليس بشيء. وقال الدوري: عن أبي معين ليس بثقة، وقال في موضع آخر ضعيف. وقال ابو زرعة الرازي: ضعيف الحديث، منكر الحديث مثل عبدالله بن سعيد المقبري.

وقال محمد بن إسماعيل البخاري: منكر الحديث. وقال النسائي: متروك الحديث وقال في موضع آخر: ليس بثقة ولا يكتب حديثه. وقال ابن عدي: عامة ما يرويه منكر. وقال أيضاً: بلغني أن احمد نظر في جامع اسحق فإذا أول حديث فيه حديث حارثة في استفتاح الصلاة فقال: منكر جداً.

وقال الحاكم: كان مالك لا يرضى حارثة. وقال ابن خزيمة: حارثة ليس يحتج أهل الحديث بحديثه^(٤٦).



الفصل الثاني

المبحث الأول: جلسة التورك

أولاً: تعريفها

التورك: هو جلوس المصلي على وركه الأيسر على الأرض^(٤٧).

ثانياً: أنواع التورك:

للتورك ثلاثة أنواع:

١- هو أن يفتش المصلي رجله اليمنى ويجعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه اليمنى ويجلس على وركه الأيسر على الأرض، وهذه الصفة اختارها العلامة أبو القاسم الخرقى^(٤٨) في مصنفه. كما في حديث ابن الزبير عند مسلم.

٢- هو أن ينصب المصلي رجله اليمنى ويجعل رجله اليسرى على الأرض تحت ساقه اليمنى. كما في حديث أبي حميد عند البخاري وغيره.

٣- وهو أن يفتش رجله اليمنى ويخرج رجله اليسرى مع اليمنى من ناحية واحدة ويقضي بوركته الى الأرض. كما في حديث أبي حميد عند أبي داود.

ثالثاً: أدلة التورك:

١- حديث عامر بن عبد الله بن الزبير، عن أبيه، قال: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَعَدَ فِي الصَّلَاةِ، جَعَلَ قَدَمَهُ الْيُسْرَى بَيْنَ فَخْذِهِ وَسَاقِهِ، وَفَرَشَ قَدَمَهُ الْيُمْنَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُسْرَى عَلَى رُكْبَتِهِ الْيُسْرَى، وَوَضَعَ يَدَهُ الْيُمْنَى عَلَى فَخْذِهِ الْيُمْنَى، وَأَشَارَ بِإِصْبَعِهِ^(٤٩)»

٢- حديث محمد بن عمرو بن عطاء، قال: سَمِعْتُ أَبَا حَمِيدَ السَّاعِدِيِّ، فِي عَشْرَةِ مَنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْهُمْ أَبُو قَتَادَةَ، قَالَ أَبُو حَمِيدٍ: أَنَا أَعْلَمُكُمْ

بِصَلَاةِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، قَالُوا: فَأَعْرَضُ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ، قَالَ: " وَيَفْتَحُ أَصَابِعَ رِجْلَيْهِ إِذَا سَجَدَ، ثُمَّ يَقُولُ: اللَّهُ أَكْبَرُ، وَيَرْفَعُ وَيَنْثِي رِجْلَهُ الْيُسْرَى، فَيَقْعُدُ عَلَيْهَا، ثُمَّ يَصْنَعُ فِي الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ "، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ قَالَ: «حَتَّى إِذَا كَانَتِ السَّجْدَةُ الَّتِي فِيهَا السَّلَامُ، أَخَّرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى شِقِّهِ الْأَيْسَرِ»، زَادَ أَحْمَدُ: قَالُوا: صَدَقْتَ، هَكَذَا كَانَ يُصَلِّي، وَلَمْ يَذْكُرَا فِي حَدِيثِهِمَا الْجُلُوسَ فِي التَّنْتِنِ كَيْفَ جَلَسَ^(٥٠).

وفي رواية: عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ، أَنَّهُ كَانَ جَالِسًا مَعَ نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِهَذَا الْحَدِيثِ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبَا قَتَادَةَ، قَالَ: فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ جَلَسَ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، فَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْأَخِيرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَجَلَسَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ^(٥١).

وفي رواية: حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ، حَدَّثَنَا ابْنُ لَهَيْعَةَ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي حَبِيبٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ حَلْحَلَةَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو الْعَامِرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: فَإِذَا قَعَدَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَعَدَ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْيُمْنَى، فَإِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةَ أَفْضَى بَوْرِكِهِ الْيُسْرَى إِلَى الْأَرْضِ، وَأَخْرَجَ قَدَمِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ وَاحِدَةٍ^(٥٢).

٣- حديث مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو الْعَامِرِيِّ، قَالَ: كُنْتُ فِي مَجْلَسٍ بِهَذَا الْحَدِيثِ، قَالَ فِيهِ: فَإِذَا قَعَدَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ قَعَدَ عَلَى بَطْنِ قَدَمِهِ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْيُمْنَى، فَإِذَا كَانَتِ الرَّابِعَةَ أَفْضَى بَوْرِكِهِ الْيُسْرَى إِلَى الْأَرْضِ، وَأَخْرَجَ قَدَمِيهِ مِنْ نَاحِيَةِ وَاحِدَةٍ^(٥٣).

قلت: هذه ثلاث أحاديث أوردتها حسب نوع التورك الذي عرفناه في بداية الفصل أعلاه.

والآن نضيف بعض الأحاديث الخاصة بالتورك منها:

٤- حديث أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: «كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا كَانَ فِي الرَّكْعَتَيْنِ اللَّتَيْنِ تَنْقُضِي فِيهِمَا الصَّلَاةَ أَخَّرَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَقَعَدَ عَلَى شِقِّهِ مُتَوَرِّكًا، ثُمَّ سَلَّمَ^(٥٤)»

أقول : وهذا الحديث يشمل صلاة الصبح لأنها ركعتان وفيهن التسليم في آخرهن.

٥- حديث مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ عَطَاءٍ قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا حَمِيدٍ السَّاعِدِيَّ يَقُولُ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ اسْتَقْبَلَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ" وَإِذَا رَكَعَ كَبَّرَ وَرَفَعَ يَدَيْهِ حِينَ رَكَعَ ثُمَّ عَدَلَ صَلْبَهُ وَلَمْ يَصُوبْ رَأْسَهُ وَلَمْ يَقْنَعُهُ ثُمَّ قَالَ: "سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ" وَرَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى يَحَازِي بِهِمَا مَنْكِبَيْهِ ثُمَّ اعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ مُعْتَدَلًا ثُمَّ هَوَى إِلَى الْأَرْضِ فَقَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ" وَسَجَدَ وَجَافَى عَضُدَيْهِ عَنِ جَنْبَيْهِ وَاسْتَقْبَلَ بِأَطْرَافِ أَصَابِعِ رِجْلَيْهِ الْقِبْلَةَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: "وَتَنَّى رِجْلَهُ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَيْهَا وَاعْتَدَلَ حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ مُعْتَدَلًا ثُمَّ قَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ" ثُمَّ عَادَ فَسَجَدَ ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ وَقَالَ: "اللَّهُ أَكْبَرُ" ثُمَّ تَنَّى رِجْلَهُ الْيُسْرَى ثُمَّ قَعَدَ عَلَيْهَا حَتَّى رَجَعَ كُلُّ عَظْمٍ إِلَى مَوْضِعِهِ ثُمَّ قَامَ فَصَنَعَ فِي الْأُخْرَى مِثْلَ ذَلِكَ حَتَّى إِذَا قَامَ مِنَ الرَّكْعَتَيْنِ كَبَّرَ وَصَنَعَ كَمَا صَنَعَ فِي ابْتِدَاءِ الصَّلَاةِ حَتَّى إِذَا كَانَتْ السَّجْدَةُ الَّتِي تَكُونُ خَاتِمَةَ الصَّلَاةِ رَفَعَ رَأْسَهُ مِنْهُمَا وَأَخَّرَ رِجْلَهُ وَقَعَدَ مُتَوَرِّكًا عَلَى رِجْلِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ (٥٥) .

رابعاً: مناقشة الأدلة وأقوال أهل العلم فيها :

المتخصص في علم الجرح والتعديل يجد ان أحاديث التورك قد جاءت في أصح الكتب الحديثية سندا وممتناً وليس فيها مطعن إلا في حديث ابن لهيعة عند أبي داود^(٥٦)، فالقول بما قاله أهل الاختصاص أن أحاديث التورك أعلى سندا من أحاديث الافتراش التي مرت في الفصل الثاني ففيها أحاديث ضعيفة ومنكرة لا يحتج بها وكذلك أحاديث الافتراش تدل على التشهد الأوسط في الصلاة، حيث لا يوجد حديث يدل صريحاً على استئنان الجلوس على الرجل اليسرى في القعدة الأخيرة في الصلاة ولهذا يقول ابن القيم رحمه الله: وَكَانَ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِذَا جَلَسَ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ جَلَسَ مُتَوَرِّكًا، وَكَانَ يُفْضِي

بِوَرِكِهِ إِلَى الْأَرْضِ وَيُخْرِجُ قَدَمَهُ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ. وَكَانَ ﷺ إِذَا جَلَسَ فِي التَّشَهُدِ الْأَخِيرِ جَلَسَ مَتَوْرِكًا وَكَانَ يَفْضِي بَوْرِكَه إِلَى الْأَرْضِ وَيُخْرِجُ بِقَدَمَيْهِ مِنْ نَاحِيَةٍ وَاحِدَةٍ (٥٧) .

وقد قال بالتورك مالك والشافعي وأصحابه، وقال احمد: ان التورك يختص بالصلاة التي فيها تشهدان (٥٨) .

ووجه الاستدلال لمن قال بالتورك في التشهد الأخير حديث أبي حميد الساعدي الذي ذكر هيئة الجلوس الأول، وذكر فيه التورك في الجلوس الثاني، وهو حديث ثابت في صحيح البخاري والسنن وغيرها، وهو حديث مقيد؛ قد قيد حديث وائل ابن حجر وحديث عائشة وهما مطلقان، وحمل المطلق على المقيد واجب (٥٩) .

قال صاحب عون المعبود: "وفي حديث أبي حميد حجة قوية صريحة على أن المسنون في الجلوس في التشهد الأول الافتراش وفي الجلوس في الأخير التورك وهو مذهب الشافعي وهو الحق عندي والله تعالى" (٦٠) .



المبحث الثاني : فيه مطلبان :

المطلب الأول : أي الجلوس أفضل في التشهدين، التورك أم الافتراش؟

قال النووي رحمه الله: " اختلف العلماء في أن الأفضل في الجلوس في التشهدين التورك أم الافتراش فمذهب مالك وطائفة تفضيل التورك فيهما ومذهب الشافعي رحمه الله وطائفة يفترش في الأول ويتورك في الأخير لحديث أبي حميد الساعدي ورفقته في صحيح البخاري وهو صريح في الفرق بين التشهدين" (٦١).

وقال النووي أيضا : " قال الشافعي والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في التشهدين أو في أحدهما وقد بينه أبو حميد ورفقته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير وهذا مبين فوجب حمل ذلك المجمل عليه والله أعلم" (٦٢) .

أقول: ونقل ابن رجب بقوله: فقال الشافعي: يتورك في التشهد الذي يعقبه السلام بكل حال سواء كانت الصلاة فيها تشهد واحد أو تشهدان (٦٣).

وفي رواية: حَتَّى كَانَتْ الرَّكْعَةُ الَّتِي تَنْقُضِي فِيهَا صَلَاتَهُ آخِرَ رِجْلِهِ الْيُسْرَى وَقَعَدَ عَلَى شِقِّهِ مُتَوَكِّفًا، ثُمَّ سَلَّمَ (٦٤).

وظاهر الأحاديث أعلاه يدل على أن التورك يكون في آخر ركعة يسلم فيها من الصلاة سواء كانت الصلاة ثنائية أو ثلاثية أو رباعية، ويلحق بها صلاة الجمعة والنوافل وصلاة المسافر، فيتورك في كل تشهد يعقبه السلام من الصلاة .

وقد نص أحمد في رواية إلاثرم عل الجواز التورك في التشهد الذي يسلم فيه من ركعتين، مع قوله: إن الافتراش فيه أفضل (٦٥).

وقيل لأحمد: حديث أبي حميد الساعدي تذهب إليه؟ قال: نعم، قلت: في كل تشهد تسلم فيه أم في الأربع خاصة؟ قال: في الأربع خاصة. ثم قال أبو عبد الله: كان الشافعي

يتورك في صلاة الفجر أيضا، قال: فقال: فإن شاء تورك، أي كما قال الشافعي^(٦٦).

المطلب الثاني: هل الجلوس للتشهد الأخير واجبا أم لا؟

أختلف فيه على قولين:

فقال بالوجوب: كل من عمر بن الخطاب وأبو مسعود البدي وأبو حنيفة والشافعي والقاسم والهادي والمؤيد بالله والناصر من الزيدية واستدلوا بملازمته^ﷺ له، فكان واجبا.

وقال بعدم الوجوب: علي بن أبي طالب والثوري والزهري ومالك، واستدلوا بحديث المسيء صلته: فإن فعلت هذا فقد تمت صلاتك^(٦٧).

:

١- قال أبو حميد الساعدي ورفقته العشرة منهم: أبو أسيد الغفاري، سهل ابن سعد الساعدي، محمد ابن مسلمة، أبو قتادة ابن ربيعي، أبو هريرة، وابن عباس^ﷺ وهم اعلم الناس بأفعال النبي^ﷺ وأقواله، وكذلك كان ابن الزبير يتورك^(٦٨).

٢- قال مالك رحمه الله: "الجلوس فيما بين السجدين مثل الجلوس في التشهد يفضي بأليتيه إلى الأرض وينصب رجله اليمين ويثني رجله اليسرى"^(٦٩).

٣- جاء في المغني: "وقال الشافعي: يسن التورك في كل تشهد يسلم فيه، وإن لم يكن ثانيا، كتشهد الصبح والجمعة وصلاة التطوع؛ لأنه تشهد يسن تطويله، فسن فيه التورك كالثاني"^(٧٠).

٤- قال احمد رحمه الله: يجوز التورك في التشهد الذي يسلم فيه من الركعتين^(٧١).

٥- قال الشوكاني رحمه الله: أن مشروعية التورك في الأخير أكد من مشروعية

النصب والفرش، وأما أنه ينفي مشروعية النصب والفرش فلا^(٧٢).

٦- قال المباركفوري: والحديث عن احمد بلفظ: " فكان يقول إذا جلس في وسط الصلاة وفي آخرها على ورکه اليسرى " (٧٣) .

وكلمهم استدلو بأحاديث التورك، كحديث أبي حميد الساعدي في البخاري وغيره بأسانيد صحيحة، صحح بعضها الشيخ الالباني وشعيب الارنؤط وغيرهم، مع اختلاف ألفاظ الأحاديث، والشاهد فيها: وإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى تحت فخذه اليمنى وجلس على شقه الأيسر متوركاً^(٧٤)، وبهذا الحديث استدل الشافعي وابن حزم والشوكاني ومن قبلهم الصحابة الكرام رفة أبي حميد الساعدي وهم علماء اللغة والفقهاء وهم اعلم الناس بمراد رسول الله ﷺ من غيرهم وفي رواية: حتى إذا كانت السجدة التي فيها التسليم^(٧٥)، واستدل به الشافعي رحمه الله: على ان تشهد الصبح(صلاة الفجر) كالتشهد الأخير من غيره.

أقول: وأما قول احمد رحمه الله: اختصاص الافتراض في صلاة الصبح فيرده قول النبي ﷺ من حديث أبي حميد عند البخاري وغيره، وحديث عبد الله بن الزبير عند مسلم وغيره، وقد اختلف فيه على الإمام احمد رحمه الله بقولين كما في مسائل ابن هاني النيسابوري وابن الاثرم فهو بالتخيير فيبطل الأخذ بقول واحد ويترك الآخر، والدليل إذا تطرق اليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

المطلب الثاني: الحكمة من التورك:

قال ابن حجر رحمه الله: "وقد قيل في حكمة المغايرة بينهما إنه أقرب إلى عدم اشتباه عدد الركعات ولأن الأول تعقبه حركة بخلاف الثاني ولأن المسبوق إذا رآه علم قدر ما سبق به واستدل به الشافعي أيضا على أن تشهد الصبح كالتشهد الأخير من غيره لعموم قوله في الركعة الأخيرة" (٧٦) .

المطلب الثالث:

أولاً: أقوال أئمة المذاهب في الافتراش:

١- ذهب الحنفية الى الافتراش في جميع الصلاة سواء بين السجدين أو التشهدين الأول أو الأخير ودليلهم حديث رفاعه بن رافع ان النبي ﷺ قال للأعرابي : إذا جلست فاجلس على رجلك اليسرى. حديث أبي حميد الساعدي: ان النبي ﷺ جلس - يعني للتشهد - فافترش رجله اليسرى، واقبل بصدر اليمنى على قبلته.

ووجه الدلالة من هذه الأحاديث ان رواها ذكرها الافتراش للتشهد ولم يقيدوه بالأول واقتصرهم عليها بلا تعرض لغيرها، يشعر بان هذه الصفة للتشهدين جميعاً^(٧٧).

٢- ذهب الشافعية الى الافتراش في التشهد الأول من الصلاة ذات التشهدين والى التورك في التشهد الأخير، سواء أكانت الصلاة ثنائية أم أكثر من ذلك، ودليلهم حديث أبي حميد الساعدي: فإذا جلس في الركعة الأخيرة قدم رجله اليسرى، ونصب الأخرى وقعد على مقعدته. وما ذكره مسلم من حديث عبدالله ابن الزبير: انه ﷺ كان يجعل قدمه اليسرى بين فخذيه وساقه، ويفرش قدمه اليمنى^(٧٨).

٣- ذهب الحنابلة إلى الافتراش في التشهد الأول، وفي التشهد الأخير إذا كانت الصلاة ليس فيها إلا تشهد واحد، والى التورك في التشهد الأخير من الصلاة ذات التشهدين^(٧٩).

ثانياً: أقوال أئمة العلم في التورك:

١- قالت المالكية: ان التورك في كل جلسات الصلاة سواء ما كان منها للتشهدين أو كان بين السجدين، ودليلهم حديث ابن مسعود ان النبي ﷺ: كان يجلس في وسط الصلاة وفي آخرها متوركاً^(٨٠).

٢- قال الشافعي وأحمد وإسحاق: يقعد في التشهد الأخير على وركه، واحتجوا بحديث أبي حميد الساعدي، وقالوا: يقعد في التشهد الأول على رجله اليسرى وينصب اليمنى^(٨١).

والمشهور عن الإمام أحمد رحمه الله اختصاص التورك بالصلاة التي فيها تشهدان^(٨٢). وقال الشافعي والأحاديث الواردة بتورك أو افتراش مطلقة لم يبين فيها أنه في التشهدين أو في أحدهما وقد بينه أبو حميد ورقفته ووصفوا الافتراش في الأول والتورك في الأخير وهذا مبين فوجب حمل ذلك المجمع عليه^(٨٣). قال جماعة من أهل العلم محتجون بحديث وائل بن حجر في السنن الأربعة وقالوا باستحباب الافتراش في التشهدين، وأجيب بأن هذا الحديث مطلق وحديث أبي حميد مقيد، فيحمل المطلق على المقيد، وهو قول سفيان الثوري وابن المبارك وأهل الكوفة^(٨٤).

التعليق على أقوال بعض العلماء وطلاب العلم الشرعي

ان احتجاج بعض العلماء الذين قالوا بترجيح قول الإمام أحمد رحمه الله بالافتراش في صلاة الفجر (الصبح) حيث قال:

١- جاء في باب التشهد من مسائل الإمام أحمد بن حنبل رواية إسحاق ابن إبراهيم بن هانئ النيسابوري قال ابن هانئ سألت أبي عبد الله عن: التورك في الصلاة؟ قال: في الظهر، والعصر، والمغرب، وعشاء الآخرة^(٨٥).

أقول: هذا اجتهاد من الإمام أحمد رحمه الله، حيث قيل له: " حديث أبي حميد الساعدي تذهب إليه؟ قال: نعم، قلت: في كل تشهد تسلم فيه أم في الأربع خاصة؟ قال: في الأربع خاصة. ثم قال أبو عبد الله: كان الشافعي يتورك في صلاة الفجر أيضا، قال: فقال: فإن شاء تورك، أي كما قال الشافعي^(٨٦)، وروي عنه (عن أحمد) انه قال يجوز

التورك في التشهد الذي يسلم فيه من الركعتين^(٨٧) ، فبأي القولين اخذت فقد أصبت قول إمام المذهب، وإذا تعددت الأقوال جاز الاختيار من غير إلزام، وأقول أيضا ان قول احمد رحمه الله تعالى باختصاص الافتراش في صلاة الصبح، فيجاب عليه بقول النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابي حميد الساعدي عند البخاري وحديث عبدالله ابن الزبير عند مسلم، فيبطل الأخذ بقول واحد وترك الآخر وإذا تعدد الاحتمال سقط الاستدلال أو الدليل إذا تطرق إليه الاحتمال بطل به الاستدلال.

٢- قول بعض أهل العلم : ان السياق الظاهر لحديث أبي حميد الساعدي وفيه: وَإِذَا جَلَسَ فِي الرَّكْعَةِ الْآخِرَةِ قَدَّمَ رِجْلَهُ الْيُسْرَى، وَنَصَبَ الْأُخْرَى وَقَعَدَ عَلَى مَقْعَدَتِهِ^(٨٨)، حيث قالوا: هذا السياق ظاهر في اختصاص هذا الجلوس في التشهد الثاني.

أقول: نعم، ولكن يحتمل هذا السياق صلاة الصبح أيضا، وأسألهم: أليس في صلاة الصبح سجدة يعقبها التسليم في الركعة الأخيرة ؟

وهذا استدلال قوي للشافعي وهو الحق عندي كما قال صاحب عون المعبود^(٨٩).

٣- وأما أحاديث الافتراش: فقد قال عنها الإمام ابن حجر: كلها في التشهد الوسط في الصلاة، إلا حديث عمرو ابن دينار لما سأل عن حديث ابن عمر من رواية النسائي قال: هذه الجلسة في التشهد الأخير، وكان ابن عمر يجلس مفترشا فقال ابن حجر: يحمل حديث ابن عمر على التشهد الأول، وحديث أبي حميد الساعدي عند البخاري يحمل على التشهد الأخير وبذلك انتفى عنهما التعارض، ووافق ذلك التفصيل المذكور في حديث أبي حميد عند البخاري ورجح عنده حديث ابي حميد المفصل بين الجلوسين^(٩٠).

٤- قال مالك والشافعي ورواية عن احمد: أن التورك في آخر الصلاة هو قول الجمهور. وهو الراجح ان شاء الله، والله اعلم .

وأخيرا أقول إن من أصول الترجيح عند المحدثين والفقهاء طرق كثيرة، باعتبار السند منها ما يلي:

- أ- الترجيح بكثرة الرواة، فيرجح من رواته أكثر على ما رواته اقل لقوة الظن به.
- ب- ترجيح رواية الكبير على رواية الصغير والعالم بالعربية على غيره، ولهذا قال احمد وسفيان الثوري رحمهم الله جميعا: كلام الشافعي يحتج به في اللغة.
- ج - ترجيح رواية صاحب الواقعة على الآخر (غيره).
- د- ترجيح رواية كثير المخالطة للنبي على الآخر؛ لان كثرة الاختلاط تقتضي زيادة الإطلاع .

وهناك ترجيحات أخرى منها:

- أ- الترجيح باعتبار أمر خارج: ومنه ترجيح ما فسره الراوي بقوله أو فعله على ما لم يكن كذلك.
 - ب- ترجيح ما عضده دليل آخر على ما لم يعضده دليل آخر .
- أقول وكل هذه الأقسام الموجبة للترجيح تنطبق على حديث أبي حميد الساعدي فقد روى هذا الحديث جمع كثير من الرواة وأصحاب الصحاح والسنن وشهد له بالصدق عشرة من الصحابة كابن عباس وأبو هريرة وأبو قتادة وسهل ابن سعد الساعدي ومحمد ابن مسلمة كلهم قالوا له: صدقت هكذا كان النبي يصلي.



الخاتمة

وفي الختام احمد الله تعالى على إعانتته لي لإكمال هذا البحث، وأسأله تعالى السداد والتوفيق، فان أصبت الحق فمنه تعالى وحده، وان أخطأت فمني ومن الشيطان، واستغفر الله تعالى من الخطأ والزلل ومن همزات الشياطين، وان يجعله تعالى خالصاً لوجه الكريم، وان ينفع به المسلمين، وأسأله تعالى ان يغفر لي خطيئتي يوم الدين ولوالدي ولجميع موتي المسلمين.

وادعوا القارئ الكريم ان وجد خطأ في هذا البحث ان يصححه بالبرهان والدليل الصحيح وان يسامحني على خطأي وان لا يقابل السيئة بالسيئة ولكن فليعفو وليصفح الا تحبون ان يغفر الله لكم ، وخلق الإنسان من عجل، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

وصلى الله تعالى على نبيينا محمد وعلى اله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

الهوامش

(^١) ينظر: موقف الإمامين البخاري ومسلم من اشتراط اللقيا والسماع في السند المعنعن بين المتعاصرين لخالد بن منصور بن عبد الله الدريس الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، شركة الرياض للنشر والتوزيع (ص: ٤٨٩).

(^٢) ينظر: مجموع الفتاوى لابن تيمية الحراني المتوفي ٧٢٨هـ، المكتبة التوفيقية- القاهرة تحقيق خيرى سعيد (٢٠/ ١٦٤).

(^٣) الأحزاب/٢١.

(^٤) ينظر: لسان العرب لمحمد بن مكرم بن علي، أبو الفضل، جمال الدين ابن منظور الأنصاري الرويفعى الإفريقي (المتوفى: ٧١١هـ) الناشر: دار صادر - بيروت؛ الطبعة: الثالثة - ١٤١٤ هـ ؛ فصل القاف ١٥ / ١٩٢.

(^٥) ينظر: عون المعبود شرح سنن أبي داود، ومعه حاشية ابن القيم: تهذيب سنن أبي داود وإيضاح علله ومشكلاته لمحمد أشرف بن أمير بن علي بن حيدر، أبو عبد الرحمن، شرف الحق، الصديقي، العظيم آبادي (المتوفى: ١٣٢٩هـ)؛ الناشر: دار الكتب العلمية - بيروت؛ الطبعة: الثانية، ١٤١٥ هـ (٥٦/٣).

(^٦) ينظر: عون المعبود (٥٦/٣).

(٧) ينظر: مسند الإمام أحمد بن حنبل لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال بن أسد الشيباني (المتوفى: ٢٤١هـ) المحقق: أحمد محمد شاكر؛ الناشر: دار الحديث - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٥ م (٨/ ١٧٥)، السنن الكبرى لابي عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي الخراساني، النسائي (المتوفى: ٣٠٣هـ) حققه وخرج أحاديثه: حسن عبد المنعم شلبي أشرف عليه: شعيب الأرنؤوط قدم له: عبد الله بن عبد المحسن التركي الناشر: مؤسسة الرسالة - بيروت (١٧٣/٢)، قال الهيثمي: اسناد احمد حسن. مجمع الزوائد ومنبع الفوائد لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (المتوفى: ٨٠٧هـ) المحقق: حسام الدين القدسي الناشر: مكتبة القدسي، القاهرة عام النشر: ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م (٢/ ٨٠)، مسند أبي يعلى أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى بن يحيى بن عيسى بن هلال التميمي، الموصل (المتوفى: ٣٠٧هـ) المحقق: حسين سليم أسد، دار المأمون للتراث - دمشق الطبعة: الأولى، ١٤٠٤ - ١٩٨٤ (١/ ١٤١).

(٨) صحيح البخاري لمحمد بن إسماعيل أبو عبدالله البخاري الجعفي؛ تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر؛ الناشر: دار طوق النجاة (مصورة عن السلطانية بإضافة ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي)؛ الطبعة: الأولى، ١٤٢٢هـ (١/ ١٦٤). صحيح مسلم المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم المؤلف: مسلم بن الحجاج أبو الحسن القشيري النيسابوري (المتوفى: ٢٦١هـ) المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي - بيروت. (١/ ٣٥٥).

(٩) سنن ابن ماجه لابن ماجه - وماجة اسم أبيه يزيد - أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني (المتوفى: ٢٧٣هـ) المحقق: شعيب الأرنؤوط - عادل مرشد - محمد كامل قره بللي - عبد اللطيف حرز الله، دار الرسالة العالمية الطبعة: الأولى، ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م. (١/ ٢٨٩).

(١٠) صحيح مسلم (١/ ٣٥٧)، سنن أبي داود المؤلف: أبو داود سليمان بن الأشعث بن إسحاق بن بشير بن شداد بن عمرو الأزدي السجستاني (المتوفى: ٢٧٥هـ) المحقق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا - بيروت. (٢/ ٨٨).

(١١) دبر الشيء: آخره والدبر ضد القبل، يقال: فلان لا يصلي الصلاة إلا دباراً أي في آخر وقتها. ينظر: مختار الصحاح، لمحمد بن ابي بكر بن عبد القادر الرازي المتوفى سنة ٦٦٦هـ دار الكتاب العربي، بيروت - لبنان (ص: ١٠١). دبر الشيء: مؤخرته: مفردات ألفاظ القرآن، الحسين بن المفضل المعروف بالراغب الاصفهاني ابو القاسم، دار القلم - دمشق (ص: ٣٠٧).

(١٢) ينظر: عون المعبود (٣/ ٥٦).

(١٣) صحيح مسلم (١/ ٣٨٠).

(١٤) السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٧٢).

(١٥) العبادلة: هم عبد الله بن عباس وعبد الله بن عمر وعبد الله بن الزبير وعبد الله بن مسعود، وعلى خلاف في بعضهم رضي الله عنهم. ينظر: السنن الكبرى للبيهقي (٢/ ١٧٢).

(١٦) ينظر: المصنف في الأحاديث والآثار المؤلف: أبو بكر بن أبي شيبة، عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خواسي العبسي (المتوفى: ٢٣٥هـ) المحقق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد - الرياض؛ الطبعة: الأولى، ١٤٠٩ (١/ ٢٥٥).

(١٧) ينظر: نيل الأوطار لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ) تحقيق: عصام الدين الصبابي، دار الحديث، مصر الطبعة: الأولى، ١٤١٣هـ - ١٩٩٣م. (٢/ ٣٢١).

(١٨) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٣٢١)، عون المعبود (٣/ ٥٦).
(١٩) ينظر: التلخيص الحبير في تخريج أحاديث الرافعي الكبير لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى ١٤١٩هـ. ١٩٨٩م (١/ ٦٢٣).

(٢٠) صحيح البخاري (١/ ١٦٥)

(٢١) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٣١٧).

(٢٢) من الآية ١٤٢ من سورة الأنعام

(٢٣) ينظر: مختار الصحاح (ص: ٢٣٧) مادة فَرَّشَ.

(٢٤) نهاية المطلب في دراية المذهب لعبد الملك بن عبد الله بن يوسف بن محمد الجويني، أبو المعالي، ركن الدين، الملقب بإمام الحرمين (المتوفى: ٤٧٨هـ) حققه وصنع فهرسه: أ. د/ عبد العظيم محمود الديب الناشر: دار المنهاج، الطبعة: الأولى، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م (٢/ ١٧٥).

(٢٥) بشر: هو بشر بن المفضل ابن لاحق الرقاشي - أبو إسماعيل البصري ثقة، ثبت عابد من الثامنة مات ست أو سبع وثمانين للهجرة. تقريب التهذيب لأبي الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر العسقلاني (المتوفى: ٨٥٢هـ) المحقق: محمد عوامة، دار الرشيد - سوريا الطبعة: الأولى، ١٤٠٦ - ١٩٨٦ (١/ ١٢٤).

(٢٦) سنن أبي داود (٢/ ٢١٠) سنن النسائي (٢/ ١٢٦)

(٢٧) سنن أبي داود (٢/ ٥٤)، سنن الترمذي المؤلف: محمد بن عيسى بن سورة بن موسى بن الضحاک، الترمذي، أبو عيسى (المتوفى: ٢٧٩هـ) تحقيق وتعليق: أحمد محمد شاكر (ج ١، ٢) ومحمد فؤاد عبد الباقي (ج ٣) وإبراهيم عطوة

عضو المدرس في الأزهر الشريف (ج ٤، ٥)، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي - مصر الطبعة: الثانية، ١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م (٢/ ٨٧).

(٢٨) صحيح مسلم (١/ ٣٥٧).

(٢٩) سنن النسائي (٢/ ٢٣٦)

(٣٠) صحيح البخاري (١/ ١٥٢)، صحيح مسلم (١/ ٢٩٨)

(٣١) سنن أبي داود (١/ ٢٢٧) (ص: ٢٢٨).

(٣٢) سنن أبي داود (١/ ٢٢٧)

(٣٣) صحيح البخاري (١/ ١٦٥)

(٣٤) سنن ابن ماجه (٢/ ١٧٢)

(٣٥) وهو موافق لرواية الطبراني . المعجم الكبير لسليمان بن أحمد بن أيوب بن مطير اللخمي الشامي، أبو القاسم الطبراني (المتوفى: ٣٦٠هـ) المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي - مكتبة ابن تيمية - القاهرة - الطبعة: الثانية (٢٢/ ٣٥ - ٣٦).

(٣٦) زاد المعاد في هدي خير العباد لمحمد بن أبي بكر بن أيوب بن سعد شمس الدين ابن قيم الجوزية (المتوفى: ٧٥١هـ) الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت - مكتبة المنار الإسلامية، الكويت الطبعة: السابعة والعشرون ، ١٤١٥هـ / ١٩٩٤م (١/ ٢٣١ - ٢٣٢).

(٣٧) سنن أبي داود ت الأرئووط (٢/ ٢١٠) سنن الترمذي (٢/ ٨٧).

(٣٨) ينظر: سنن النسائي (/).

(٣٩) ينظر: فتح الباري شرح صحيح البخاري لابن حجر العسقلاني-دار الكتب العلمية- بيروت - (/) .

(٤٠) ينظر: (/) .

(٤١) (/) .

(٤٢) /صحيح البخاري (/) .

- (٤٣) ينظر: الموطأ المؤلف: مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: هـ) المحقق: محمد
مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية والإنسانية -
هـ - (/) (/) . (/)
- (٤٤) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٠٦) .
- (٤٥) ينظر: تقريب التهذيب (١/ ١٤٩) .
- (٤٦) ينظر: تهذيب التهذيب
رة المعارف النظامية، الهند
(هـ /) .
- (٤٧) بدائع الصنائع في ترتيب الشرائع المؤلف: علاء الدين، أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني الحنفي (المتوفى:
٥٨٧هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الثانية، ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م (١/ ٢١١) .
- (٤٨) أبو القاسم الخرقى: هو عالم من علماء الحنابلة، ألف مختصراً في فقه الإمام أحمد وشرحه ابن قدامه بكتابه
المشهور (المغني). الأعلام: خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس، الزركلي دمشقي (المتوفى:
١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين الطبعة: الخامسة عشر - أيار / مايو ٢٠٠٢م (٥/ ٤٤) .
- (٤٩) صحيح مسلم (١/ ٤٠٨) .
- (٥٠) سنن أبي داود (١/ ٢٥٢-٢٥٣) سنن الترمذي (٢/ ١٠٧) سنن النسائي (٣/ ٣٤) .
- (٥١) سنن أبي داود (١/ ٢٥٣)، عون المعبود (٣/ ١٧٢)
- (٥٢) سنن أبي داود (١/ ٢٥٣) (١/ ١٩٥)، وفي عون المعبود: قَالَ الْمُنْذِرِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لُهِيعَةَ وَفِيهِ مَقَالٌ (٢/
٣٠٣) رقم الحديث (٧٣١) .
- (٥٣) سنن أبي داود (١/ ٢٥٣)
- (٥٤) سنن النسائي (٣/ ٣٤) رقم الحديث: ١٢٦٢ .
- (٥٥) الإحسان في تقريب صحيح ابن حبان لمحمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ بن مَعْبُد، التميمي، أبو حاتم،
الدارمي، البستي (المتوفى: ٣٥٤هـ) ترتيب: الأمير علاء الدين علي بن بلبان الفارسي (المتوفى: ٧٣٩ هـ) حقه وخرج
أحاديثه وعلق عليه: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م (٥/ ١٨٧)
- (٥/ ١٨٨) رقم الحديث: ١٨٧٠ .

(٥٦) سنن أبي داود (١/ ٢٥٣) (١/ ١٩٥). وفي عون المعبود: قَالَ الْمُؤَدِّرِيُّ وَفِي إِسْنَادِهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ لَهْبَعَةَ وَفِيهِ مَقَالٌ (٢/ ٣٠٣) رقم الحديث (٧٣١).

(٥٧) ينظر: زاد المعاد (١/ ٢٤٥)

(٥٨) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٣١٦)

(٥٩) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٣١٧)

(٦٠) عون المعبود (٣/ ١٧١)

(٦١) ينظر: تحفة الأحوذى بشرح جامع الترمذي لابي العلا محمد عبد الرحمن بن عبد الرحيم المباركفوري (المتوفى: ١١٣٥هـ)، دار الكتب العلمية - بيروت (٢/ ١٥٤)، عون المعبود (٣/ ١٧١)

(٦٢) ينظر: نفس المصدر

(٦٣) فتح الباري شرح صحيح البخاري لزين الدين عبد الرحمن بن أحمد بن رجب بن الحسن، السلمي، البغدادي، ثم الدمشقي، الحنبلي (المتوفى: ٧٩٥هـ) تحقيق: - محمود بن شعبان بن عبد المقصود، مجدي بن عبد الخالق الشافعي. - إبراهيم بن إسماعيل القاضي. - السيد عزت المرسي. - محمد بن عوض المنقوش. - صلاح بن سالم المصراطي. - علاء بن مصطفى بن همام. - صبري بن عبد الخالق الشافعي. الناشر: مكتبة الغرياء الأثرية - المدينة النبوية. الحقوق: مكتب تحقيق دار الحرمين - القاهرة الطبعة: الأولى، ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م (٧/ ٣١١).

(٦٤) سنن الترمذي (٢/ ١٠٧)

(٦٥) فتح الباري لابن رجب (٧/ ٣١٥).

(٦٦) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف لابي بكر محمد بن إبراهيم بن المنذر النيسابوري (المتوفى: ٣١٩هـ) تحقيق: أبو حماد صغير أحمد بن محمد حنيف، دار طيبة - الرياض - السعودية الطبعة: الأولى - ١٤٠٥ هـ، ١٩٨٥ م (٣/ ٢٠٤).

(٦٧) ينظر: نيل الأوطار (٢/ ٣١٧-٣١٨)

(٦٨) سبق تخريجه ص .

(٦٩) المدونة لمالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (المتوفى: ١٧٩هـ)، دار الكتب العلمية الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ - ١٩٩٤ م (١/ ١٦٨).

(٧٠) المغني لابن قدامة: أبو محمد موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة الجماعلي المقدسي ثم الدمشقي الحنبلي، الشهير بابن قدامة المقدسي (المتوفى: ٦٢٠هـ)، مكتبة القاهرة (١/ ٣٨٧).

- (٧١) ينظر: فتح الباري لابن رجب (٧/ ٣١٥).
- (٧٢) نيل الأوطار (٢/ ٣١٧).
- (٧٣) تحفة الأحوذى (٢/ ٣٠٢).
- (٧٤) سبق تخريجه ص ٩.
- (٧٥) سبق تخريجه
- (٧٦) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٠٩)، تحفة الأحوذى (٢/ ١٥٥).
- (٧٧) ينظر: تيسير العلام شرح عمدة الأحكام لعبدالله ابن عبد الرحمن ابن صالح آل بسام/ دار العقيدة للتراث، الطبعة الاولى ٢٠٠٢م - ١٤٢٢هـ (ص ١٥٥).
- (٧٨) نفس المصدر .
- (٧٩) نفس المصدر ص ١٥٥-١٥٦.
- (٨٠) ينظر: مسند أحمد (٤/ ٢٣٨) رقم الحديث ٤٣٨٢.
- (٨١) ينظر: تحفة الأحوذى (٢/ ١٥٤).
- (٨٢) ينظر: فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٠٩).
- (٨٣) تحفة الاحوذى (٢/ ١٥٤).
- (٨٤) ينظر: تحفة الأحوذى (٢/ ١٥٣).
- (٨٥) ينظر: مسائل الإمام احمد بن حنبل رواية إسحاق بن إبراهيم بن هانئ النيسابوري المتوفى ٢٧٥هـ تحقيق زهير الشاويس، المكتب الإسلامي ص ٧٩ مسألة / ٣٨٩.
- (٨٦) الأوسط في السنن والإجماع والاختلاف (٣/ ٢٠٤).
- (٨٧) ينظر: فتح الباري لابن رجب (٧/ ٣١٥).
- (٨٨) صحيح البخاري (١/ ١٦٥) رقم ٨٢٨.
- (٨٩) ينظر: عون المعبود وحاشية ابن القيم (٣/ ١٧١).
- (٩٠) فتح الباري لابن حجر (٢/ ٣٠٦).

Abstract Search

I say: that Alaqa Sunnah between the two prostrations, not as some worshippers as to make it in the final tashahhud at each two rak'ahs do, it may be in the final tashahhud, Hafiz said in Al-talkes: likely to be improbable to sit for the last witness () shall not be contrary to the setting on the heels between the two prostrations

The Alaftersh Sunnah and more scholarly where he tashahhud East in session as we .have demonstrated through research

Tawarruk that Sunnah as well, and be in another prayer Prayer whether bilateral or trilateral or quad presumably the or naafil, attended was or a travel which is most .said of the scholars of the imams of the three schools and others say

Either said Weighting To say the public three imams (Malik and Shafi'i, and Ahmad) is the correct view, which is also the view of Ibn kaeem (), and we said Baltkhier it as Ibn Rushd said: Baltkhier ()view of Ibn Jarir al-Tabari: all that is permissible said; it tells about the Prophet - God's peace be upon him -, which has the choice worshiper, Let the wills it. And Tendency to saying Abd al-Barr . These are all bodies Award, good do: to proved, that the Messenger of Allah, peace be upon him, which is a good view, the various acts best carry on choose from it of constraints, .. ()including the conflict

And Tawarruk shape in a position Alaftersh and Alaftersh in the position of Tawarruk not protease prayer did not say its one of the imams, scholars, all Sunnah in which capacity, and

does that has the sunnah of the prophet and has a true guide and God knows what is right

